الحمـد للـــــه

تونس في 17 مارس 2014

17 مارس 2014

إلى عناية السيد وكيل الجمهورية

بالمحكمة الإبتدائية بتونس

7013154/14

وفق الـله اجتهاده

العارض: المواطن التونسي وليد زروق صاحب بطاقة التعريف الوطنية تحت عـ05442620ـدد الصادرة بتونس في 2012/09/18.

الموضوع: طلب فتح بحث تحقيقي ضد كل من:

- وزير العدل السابق نورالدين البحيري.
- المدير العام السابق للسجون والإصلاح الحبيب السبوعي.
- المدير العام للشؤون الجزائية السابق بوزارة العدل رياض بالقاضي.
- مديرة الشؤون الجزائية بالإدارة العامة للسجون والإصلاح فريدة بن علية.
- رئيس وأعضاء لجنة السراح الشرطي وكل من عسى أن يكشف عنه البحث.

من أجل جريمة استغلال النفوذ طبق أحكام الفصل 87 من المجلة الجزائية.

سيدي وكيل الجمهورية

بعد أداء ما يليق بمقامكم بتحية واحترام يشرفني أنا الممضي أسفله والمبينة هويتي أعلاه كمواطن تونسي يتوق إلى محاربة الفساد والإستبداد ومناهضة ضروب المحسوبية والمحاباة وبروم المساهمة ولو بقسط ضئيل في تكريس مبادئ المساوات أمام القانون والعدل والإنصاف وإعلاء راية الحق وفرض سلطان القانون على الكافة دونما تمييز والعمل الجاد على أن لا يبقى أيا كان فوق المحاسبة وفق ما يرنو الشعب إليه في رحاب الجمهورية الثانية التي يحلم بها شرفاء وأحرار هاته الأمة، أن أعرض على أنظاركم الكريمة ما يلي:

حيث بات من الثابت تورط شقيق وزير العدل السابق نورالدين البحيري المدعو ناجي بن عبد الله البحيري والمعروف بكنية " دجو " في الإعتداء بالفاحشة على طفل لم يتجاوز سنه الثماني سنوات وقد عرض الأمر على القضاء وثبتت إدانته وحكم بسجنه من أجل اقترافه تلك الجريمة النكراء في حق الطفولة التونسية وارتكابه أفعال تقشعر لها الأبدان وأضحى الحكم القضائي المذكور باتا.

وتم تنفيذه بإيداع المجرم المذكور بأحد المؤسسات السجنية لقضاء تلك العقوبة وكان كل المهتمون بشؤون الطفولة ومكافحة كافة أشكال الشذوذ الجنسي غير راضين على العقوبة التي صدرت في حق شقيق وزير العدل الأسبق نورالدين البحيري معتبرين إياها عقابا خفيفا لا يتلاءم إطلاقا مع شناعة تلك الجريمة الغير أخلاقية والغير إنسانية.

وحيث فوجئ الجميع بعيد تنصيب المدعو نورالدين البحيري وزيرا للعدل في حكومة ما بعد الثورة بنبأ إطلاق سراح المدعو ناجي البحيري المكنى " دجو " وخروجه من السجن في إطار تمتيعه بالسراح الشرطي.

وحيث مثل ذلك الحدث صدمة لا فقط بالنسبة لعائلة الطفل المتضرر الواقع اغتصاب طفولته وإنما للرأي العام الوطني بأسره إذ استنكر الكافة منح الشاذ ناجي البحيري امتياز السراح الشرطي متسائلين في ما إذا كان ذلك الإمتياز من حق من اقترف جرائم غير أخلاقية بشعة كتلك التي استهدف لها ضحية ممارسات ناجي البحري.

وحيث أكد المختصون في مجال عمل لجان السراح الشرطي أن جرائم الإعتداء بالفاحشة خاصة على الأطفال لا تندرج إطلاقا ضمن الجرائم التي يجوز تمتيع الجناة فيها بآلية السراح الشرطي.

وحيث فور خروج شقيق وزير العدل السابق نورالدين البحيري المكنى "دجو " من السجن سارع بتكرار أفعاله الشنيعة الغير أخلاقية واعتدى بالفاحشة على أطفال آخرين وقعوا ضحية ممارساته الشاذة وتم تصوير تلك المشاهد المقززة في مقاطع فيديو توثق شذوذ هذا الأخير وممارسات اللواط واستهلاك المخدرات مع أطفال صغار تأمل عائلاتهم أن يكونوا في يوم ما حمالة آمالهم وتطلعاتهم وأن يكونوا قوة بناء في الدولة وقد جابت تلك المقاطع مواقع التواصل الإجتماعي عبر شبكة الإنترنات لا فقط في تونس وإنما في جميع أسقاع المعمورة.

وكانت دهشة الرأي العام وذهوله كبيرين ولسان حالهم يقول: " هل أن هذا الشاذ فوق المحاسبة والقانون وأين حماة الطفولة في هذا البلد؟ ".

وحيث لا جدال في أن تمتيع المدعو ناجي البحيري المكنى " دجو " بامتياز السراح الشرطي في غير الصور الشرعية لم يكن سوى استغلال شقيقه وزير العدل السابق نورالدين البحيري لنفوذه كمشرف أول على وزارة السيادة التي من المفروض أن تكون الجهاز الأحرص على تطبيق القانون وفرض مبدأ مساواة الكافة أمامه.

وحيث ما كان للمدعو ناجي البحيري المكنى " دجو " أن يتمتع بامتياز لا حق له فيه وما كان لشقيقه وزير العدل السابق نورالدين أن يفلح في جعل اخيه الشاذ المذكور فوق القانون لولا تواطئ كل

المسؤولين الذين أناط القانون بعهدتهم مهمة النظر والبت في طلب تمتيع ناجي البحيري السراح الشرطي بداية من المدعو الحبيب السبوعي المدير العام السابق للسجون والإصلاح ومديرة الشؤون الجزائية بتلك الإدارة العامة المساماة فريدة بن علية والمدير العام السابق للشؤون الجزائية بوزارة العدل المدعو رياض بالقاضي وغيرهم من القيمين على لجنة السراح الشرطي.

وحيث استنادا إلى ما تقدم بسطه نرجو من عدالة الجناب تصويب ذلك النهج الخاطئ في التعاطي مع ممارسات الشذوذ والجرائم الغير أخلاقية والإذن بفتح بحث تحقيقي لاستقراء ملابسات وظروف منح امتياز السراح الشرطي للمدعو ناجي البحيري المكنى " دجو " وتحديد المسؤوليت وضبط قائمة جميع من شارك في إحباط الرأي العام واغتيال حلم الأطفال في طفولة غير مشوهة بأفعال المنحرفين حتى يكون كل متنفذ عاجز في قادم الأيام عن توظيف نفوذه واستغلاله لخرق القانون ووأد أهداف ثورة الكرامة في مهدها.

الإمضاء

المواطن وليد زروق